

مرسوم رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠١
بالتصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المواد (٢٣)، (٢٤)، (٣٤) منه،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي (٢٤) لعام ١٩٩٩، المنعقد بتاريخ ٧/٧/١٩٩٩ بالموافقة على التصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال، الموقعة بمدينة دكار بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٨،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الحادي عشر من شهر ربيع الآخر ١٤٢٠ هجرية، الموافق للرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٩٩ ميلادية،

وعلى اقتراح وزير الخارجية،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

صُودق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال، الموقعة بمدينة دكار بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٨، والمرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون وفقاً للمادة (٢٤) من النظام الأساسي المؤقت المعدل.

* الجريدة الرسمية العدد الثاني في ١٠/٢/٢٠٠٢.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٧ / ٨ / ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٣ / ١١ / ٢٠٠١ م

اتفاقية
إنشاء لجنة عليا مشتركة
بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال

- * إن حكومة دولة قطر ،
- * وحكومة جمهورية السنغال ،
- * انطلاقاً من رغبتهما في دعم وتعميق روابط الصداقة وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات تحقيقاً للأهداف المشتركة بين البلدين الصديقين،
اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

تشكيل لجنة عليا مشتركة قطرية سنغالية "تسمى اللجنة العليا المشتركة" لتنمية العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.

المادة الثانية

تشمل مهام اللجنة العليا المشتركة ما يلي:

- (1) وضع الأسس والقواعد اللازمة لتنمية العلاقات بين البلديين في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والفنية والإعلامية والتربوية.
- (2) متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البلديين وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي قد تنجم عن تطبيقها.
- (3) تيسير تبادل المعلومات والخبرات، وتنظيم المشاورات الثنائية التي تخدم مجالات التعاون بين البلديين.
- (4) تحديد مجالات العمل للجان المتخصصة التي يتفق على إنشائها.

المادة الثالثة

تشكل اللجنة العليا المشتركة على مستوى حكومي برئاسة وزير الخارجية أو من ينوب عنهما، وعضوية ممثلين عن القطاعات المعنية بالتعاون الثنائي في كل من البلديين.

المادة الرابعة

تعقد اللجنة العليا المشتركة اجتماعاً عادياً مرة واحدة في السنة في كل من البلدين بالتناوب، ويجوز عقد اجتماعات غير عادية بموافقة الطرفين.

المادة الخامسة

تشكل اللجنة العليا المشتركة عند الحاجة لجاناً فرعية ومجموعات عمل دائمة ومؤقتة لإنجاز بعض المهام المحدودة في إطار عملها، وتعرض توصيات اللجان ومجموعات العمل المذكورة على اللجنة المشتركة للنظر في اعتمادها.

المادة السادسة

يعد مشروع جدول أعمال كل اجتماع بالتشاور بين الطرفين بالطرق الدبلوماسية قبل تاريخ الاجتماع بوقت كافٍ، ويعرض المشروع على اللجنة العليا المشتركة لإقراره في بداية الاجتماع.

المادة السابعة

يجري تعديل هذه الاتفاقية بالتشاور بين الطرفين في الوقت الذي يرونه مناسباً وكلما استجدت ظروف تقتضي ذلك.

المادة الثامنة

تسري هذه الاتفاقية بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها وبصورة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتبقى سارية المفعول لفترة غير محدودة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إلغائها قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الإلغاء.

وقعت هذه الاتفاقية بمدينة دكار في : 10 / 6 / 1998 ،
من نسختين أصليتين باللغة العربية و اللغة الفرنسية ، ويكون للنصين حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية السنغال

عن حكومة دولة قطر

مصطفى نياس

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية

وزير الخارجية

و السنغاليين بالخارج

ACCORD
PORTANT CREATION D'UNE GRANDE COMMISSION MIXTE
ENTRE
LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT DU QATAR
ET
LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE
DU SENEGAL

Le Gouvernement de l'Etat du Qatar et le Gouvernement de la République du Sénégal (ci-après dénommés "Parties contractantes").

DESIREUX de renforcer et d'élargir les relations entre les deux pays dans les différents domaines et de réaliser les objectifs qui sont au service des intérêts mutuels ;

les Ministères des Affaires étrangères des deux pays sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER

Former une Grande Commission Mixte Qatario-sénégalaise qui s'intitule "Grande Commission Mixte" pour développer les relations entre les deux pays dans les différents domaines qui sont au service des intérêts communs des deux pays amis.

ARTICLE 2

Les tâches de la Grande Commission Mixte sont les suivantes :

- 1.- formuler les bases et les règles nécessaires pour développer les relations bilatérales, notamment, économique, commercial, culturel, scientifique, technique, éducatif et de l'information ;*

- 2.- *poursuivre l'application des accords conclus entre les deux pays et trouver des solutions convenables aux différends relatifs à leur application ;*
- 3.- *faciliter les échanges d'informations et les expériences et procéder à des consultations bilatérales au service des domaines de la coopération entre les deux pays ;*
- 4.- *fixer les domaines du travail des commissions spécialisées qui seront formées.*

ARTICLE 3

La Grande Commission Mixte sera formée au niveau gouvernemental et présidée par les Ministres des Affaires étrangères ou par ceux qui les représentent, ayant des membres des secteurs concernés par la Coopération bilatérale.

ARTICLE 4

La Grande Commission Mixte tient une réunion ordinaire une fois l'an alternativement dans les deux pays. Des réunions extraordinaires pourraient être tenues avec l'accord des deux Parties.

ARTICLE 5

Des sous-commissions et des groupes de travail permanents et temporaires seront formés par la Grande Commission Mixte pour accomplir des tâches fixées dans le cadre de leur mission. Les recommandations des sous-commissions et des groupes du travail seront transmises à la Grande Commission Mixte en vue de les accréditer.

ARTICLE 6

Le projet de l'Ordre du jour de chaque réunion sera préparé après des consultations bilatérales et par les voies diplomatiques dans un temps suffisant avant la réunion. Ce projet sera transmis à la Grande Commission Mixte pour l'approuver au début de la réunion.

ARTICLE 7

Toute modification à cet Accord sera faite par les consultations entre les deux Parties dans le temps approprié et lorsque les développements s'avèrent nécessaires.

ARTICLE 8

Cet Accord entrera temporairement en vigueur dès la date de sa signature et sera définitivement applicable dès la date de l'échange des documents ratifiés et restera en vigueur pour une période illimitée à moins qu'une des deux Parties réclame son annulation, par écrit, six mois avant son expiration.

FAIT A DAKAR, LE 15 JUIN 1998

*EN DEUX EXEMPLAIRES ORIGINAUX, EN ARABE ET EN FRANCAIS,
LES DEUX TEXTES FAISANT EGALEMENT FOI.-*

*POUR LE GOUVERNEMENT
DE L'ETAT DU QATAR*

*POUR LE GOUVERNEMENT
DE LA REPUBLIQUE
DU SENEGAL*

*Hamad Bin Jassim Bin Jabr AL-THANI
Ministre des Affaires étrangères*

*Moustapha NIASSE
Ministre d'Etat, Ministre des
Affaires étrangères et des
Sénégalais de l'Extérieur*